

## أثر أسلوب الحذف في الوقف والابتداء

د. ناظم ذياب أحمد

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

### الملخص

إن المطلع على الكتب التي اهتمت بالقرآن الكريم يجد الكلام فيها عن أسلوب الحذف كثير فلا يكاد يذهب نظره عنه، فاثر أن درس بورقيات قليلة هذا الأسلوب من جهة النحو وأثره على الوقف والابتداء ، وبالتركيز على الكتب التي اهتمت بهذا العلم ، ومستعيناً بالتفاسير وكتب النحو وغيرها.

وبعد استكمال جمع المادة الموجودة في التلخيص بدأت بدراسة أثر الوقف والابتداء في الحذف كحذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفاعل وحذف المفعول وغيرها.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث

- ١- إنّ أسلوب الحذف من أهم الأساليب التي اهتم بها المفسرون.
- ٢- إنّ أسلوب الحذف يؤثر على نوع الوقف والابتداء .
- ٣- إنّ أغلب الوقوف التي اعتمدت على الحذف هي وقوف كافية.
- ٤- إنّ كتب الوقف كثيرة الاهتمام بهذا الأسلوب.
- ٥- إنّ علماء الوقف كانوا يعطون نوع الوقف معتمدين على الحذف بحسب تقديره للمعنى واتصاله بما قبله .
- ٦- إنّ كتب الوقف لم تعين نوع الوقف في الغالب ، وأما الأماكن التي عُين فيها الوقف فمتقاربة الأعداد بين التام والكافي والحسن.

## المقدمة

الحمدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمَرْسَلِينَ الْمَصْطَفَى  
الأَمِينُ، وَعَلَى آهٖ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أما بعد :

فالقرآن الكريم كلمة الله في الأرض، وهو الكتاب الأول الذي تسابق العلماء على دراسته، والوقوف على مواضع الإعجاز فيه، ومن بين الميادين التي سلكها العلماء ميدان دراسة الحذف، واهتموا به كثيراً، فهو ميدانٌ يحتاج إلى خبرة وذرية ودرأية في معرفة المذوف وتقديره دون إخلالٍ في السياق القرآني، وإن المطلع على الكتب التي اهتمت بالقرآن الكريم يجد الكلام فيها عن هذا الأسلوب كثير، فلا يكاد يذهب نظره عنه، ومن هذه الكتب كتب الوقف والابتداء، فأثرت أن أدرس بورقيات قليلة هذا الأسلوب من جهة المعنى النحوية وأثره على الوقف والابتداء وبالتركيز على الكتب التي اهتمت بهذا العلم، ومستعيناً بالتقاسير وكتب النحو وغيرها.

وبعد استكمال جمع مادة دراسة البحث بدأته بتمهيد يبين تعريفاً بعنوان البحث وما ذهب العلماء إليه في بيان الفظ عنوان البحث ، ثم بعد ذلك بدأت بدراسة المادة المجموعة وهي كثيرة جداً في كتب الوقف والابتداء ، فأخذت نماذجاً منها لبيان أثر الحذف في نوع الوقف ، وكذلك لبيان الأولى من الوجوه التي ذكرها العلماء في هذا الوقف وإنْ كان ترجيح غير باب الحذف في الآية المدرستة، فأخذت نماذجاً من حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفاعل وحذف المفعول وغيرها.

وكان المنهج يقوم على كتابة الآية القرآنية ثم بيان مكان الوقف المراد دراسته، ثم بيان الأوجه الإعرابية المحتملة لهذا الوقف من الحذف وغيره ودلالة كل وجه ونوع الوقف للوجه من كتب الوقف وغيرها ، ثم في نهاية المسألة بيان

الأرجح من بين آراء العلماء في النحو وفي الوقف ونوعه، واتبع هذا المنهج لبيان أنّ نوع الوقف يختلف باختلاف المعنى النحوي وتقدير المذوف. وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

**التمهيد: التعريف بعنوان البحث**

**أولاً: الأثر :**

قال ابن فارس: ((الهمزة والثاء والراء، له ثلاثة أصول: تقديم الشيء، ورسم الشيء، والتأثير: إيقاع الأثر في الشيء)) (١). وأما عند الجرجاني فقد جمعها في ثلاثة معانٍ أيضاً، وهي: ((الأول: بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من شيء، والثاني: بمعنى العلامة، والثالث: بمعنى الجزء)) (٢).

فالمراد هنا تقديم الشيء وتأثيره وبيان النتيجة والباقي من الأثر في الشيء.

**ثانياً: الحذف**

لغة : الإسقاط وحذف الشيء يَحْذِفُه حَذْفًا، قطعه من طرفه، فحذف الشيء : إسقاطه، يقال : حَذَفْتُ مِنْ شَعْرِي وَمِنْ ذَنْبِ الدَّابَّةِ ، أي : أَخَذْتُ مِنْهُ أو قطعت منه (٣).

**اصطلاحاً**

هو إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل (٤)، وقد عرفه الرمانى على أنه ((إسقاط الكلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام والقصر بنية الكلام)) (٥).

أسلوب الحذف وصفه ابن الأثير بأنه (( عجيبُ الأمر، شبيه بالسحر، وذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفعى من الذكر، والصمت عن الإلقاء أزيد للإلقاء... والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف)) (٦)، و قريب من ذلك قول الجرجاني :((إنه ما من اسمٍ أو فعلٍ نجد حذفُه ثم أصيَّب به موضعه وحذف في حال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس آنس من النطق به)) (٧).

و دراسة أسلوب الحذف في القرآن يقوم على بيان ما قدره المفسرون بناءً على مقتضيات الصناعة النحوية وسياق الكلام ليُفسِّر القرآن على أتم وجه، لأنَّ اللغة تجعل للجملة العربية أنماطاً تركيبية معينة ففي الجملة أركانها ومكملاتها (٨).

### أسباب الحذف

إنَّ الحذف من الأساليب العربية المعروفة في اللغة، ولعل من أهم دواعي الحذف عند العرب هو الإيجاز والاختصار الذي يُكسب العبارة قوة ورصانة ويُجنِّبها الثقل، بل إنَّ كثيراً من النحويين يؤكِّدون بأنَّ البلاغة تكمن في الحذف والإيجاز، وقد تناول علماء العربية ظاهرة الحذف بعناية باللغة، فسيبوبيه يذكر أسباب الحذف في جملها بكثرة الاستعمال، واتساع الكلام، والاختصار، والتخفيف، وعلم المخاطب بالمحذوف (٩)، فمثلاً كثرة الاستعمال قوله : ((وما حذف من الكلام لكثرة استعمالهم كثير ومن ذلك : هل من طعام ، أي: هل من طعام في زمان أو مكان)) (١٠)، ومن الحذف لاتساع الكلام وإرادة الاختصار ما جاء في كلامه عن قوله تعالى ﴿ وَسَلِّ الْقَرِيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا

**لصَدِقُونَ** ٨٢ يوسف: ٨٢ ، إذ عزى سيبويه هذا الحذف إلى سعة الكلام وإرادة الاختصار (١١)، والتحقيق جاء في قوله : ((والتراخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً)) (١٢)، ومن علم المخاطب باللفظ المحذوف فيقول عند حديثه عن حذف المبتدأ ((ومثل ذلك قول العرب : من كذب كان شرا له يريد كان الكذب شرا له الا انه استغنى بأن المخاطب قد علم انه الكذب)) (١٣) .

وأفرد ابن جني مبحثاً خاصاً في باب شجاعة العربية، تحدث فيه عن الحذف أولاً وفصل القول فيه، فذكر حذف الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، ولا يكون الحذف إلّا إذا دلّ دليل عليه، وإنما كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، وفصل أسباب هذا الحذف، ولا يرى ابن جني أنها تخرج عما جاء عند سيبويه (١٤) .

### ثالثاً: الوقف

لغة : قال ابن فارس: ((الواو والكاف والفاء أصلٌ صحيحٌ يدل على تَمْكُثٍ في شيءٍ ثُمَّ يُقاس عليه)) (١٥).  
اصطلاحاً

عرّف العماني (١٦) الوقف قائلاً : ((واسم الوقف يُطلق على شيئين: أحدهما : المقطع الذي يسكتُ القارئ عنده في تلاوته سواء كان مختاراً أو مضطراً أو كان مما يتمُّ الكلام عنده أو لا يتم فإنه يسمى وقفاً ... والثاني : المواقع التي نصَّ عليها القراء في كتبهم على أقسامها في التمام والحسن ، يسمى كل موضع منها وقفاً وإن لم يقف القارئ عنده ، وإذا قيل : هذا كتاب في الوقف فإنما يراد به هذه المواقع المنصوص عليها والموسومة بالحسن إذا سكت عندها القارئ ،

فاستعمال هذه اللفظة عند القراء لهذا القبيل وإنْ كان وَضْعُه فِي الأصل لـ(القسم الأول) (١٧).

وعرَّفَه ابن الجزري بـأَنَّه: ((عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زماناً يُتَفَسُّ فِيهِ عادة بنية استئناف القراءة ، إِمَّا بِمَا يلي الحرف الموقف عليه أو بِمَا قبَلَه)) (١٨).

### أثر أسلوب الحذف في الوقف والابتداء أولاً: حذف المبتدأ

قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرَزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَحْدَةِ الْقَهَّارِ﴾  
غافر: ١٦

ذكر العكبري أنَّ ﴿الْيَوْمَ﴾ ظرف، والعامل فيه ﴿لِمَنِ﴾ ، أو ما يتعلق به الجار، ثم قال : ((وقيل هو ظرف للملك ﴿لِلَّهِ﴾ أي: هو الله، وقيل الوقف على ﴿الْمُلْكُ﴾ ، ثم استأنف فقال: هو اليوم الله الواحد: أي استقر اليوم الله)) (١٩)، وكأنه أجاز على تقدير حذف المبتدأ ، وتبعه الكواشى (٢٠) في الوقف على ﴿الْيَوْمَ﴾ وجعله حسناً إن جعلت ﴿لِلَّهِ﴾ جواب الشهاده له تعالى ، ثم ذكر أنَّ بعضهم يقف على ﴿الْمُلْكُ﴾ چوبيتدى على تقدير : هو اليوم الله أو يجمع تعالى الخلق يوم القيمة ثم ينادي : لمن الملك اليوم فيجيبون الله الواحد أو يخرسون عن الجواب فيجيب تعالى نفسه (٢١).

وانفقت كتب الوقف على ﴿الْيَوْمَ﴾ ، وهو كافٍ عند أبي حاتم بقوله: ((فلما لم يجب أحد ولم يبق حي إلا أماته قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْوَحْدَةِ الْقَهَّارِ﴾)) (٢٢) ، وتبعه العماني والأنصارى (٢٣) ، وحسن عند الأوسى وتبعه الأنبارى (٢٤) ، وذهب الدانى إلى أنَّ الوقف كافٍ قائلًا: ((﴿ذُو الْعَرَشِ﴾ غافر: ١٥)

كاف، ومثله **(لَمِنْ الْمُلْكُ الْيَوْمُ)** ثم يجيب نفسه: **(لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ)**<sup>(٢٥)</sup>، ومطلق عند السجاوندي للفصل بين السؤال والجواب<sup>(٢٦)</sup>. واتفقوا على التام على القهار<sup>(٢٧)</sup>.

وال الأولى الوقف على **(الْيَوْمُ)** چ يكون كافياً سواء أكان الله تعالى يقرر هذا التقرير ويُسْكِنَ العالم هيبة وجزعاً، فيجيب هو نفسه بقوله: **(لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ)** أي: هو تعالى السائل وهو المجيب، أم كما قال ابن مسعود: ((أنه تعالى يقرر فيجيب العالم بذلك، وقيل ينادي بالقرير ملك فيجيب الناس))<sup>(٢٨)</sup>، وتمام الوقف على آخر الآية **(الْقَهَّارِ)**.

بين حذف المبتدأ وحذف الفعل

قال تعالى: **(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي إِنْ يَضْرِبَ مثَلًا مَا بُعْوَذَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ أَمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِنَا مَثَلًا يُضْلِلُ بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضْلِلُ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ** <sup>(٢٩)</sup> **يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيقَاتِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ** <sup>(٣٠)</sup> **أُولَئِكَ هُمُ الْخَسِرُونَ** <sup>(٣١)</sup> **البقرة: ٢٦ - ٢٧**

الوقف على **(الْفَاسِقِينَ)** وتحديد الوقف ونوعه يعتمد على إعراب **(الَّذِينَ)** وفيه أربع تقديرات:

الأول: أن يكون نعتاً للفاسقين<sup>(٣٢)</sup>، وفي هذا الوجه لا وقف على **(الْفَاسِقِينَ)** لئلا يفصل بين النعت ومنعوه<sup>(٣٣)</sup>، وهو جائز عند الانصار<sup>(٣٤)</sup>.

والثاني: أنه مرفوع بالابتداء، وخبره الجملة من قوله: **(أُولَئِكَ هُمُ الْخَسِرُونَ)** <sup>(٣٥)</sup>، فتم الوقف على **(الْفَاسِقِينَ)** <sup>(٣٦)</sup> بـلـعدم تعلق ما بعده بما قبله لا لفظاً ولا معنى<sup>(٣٧)</sup>.

والثالث: أنه منصوبٌ على الذمِّ (٣٥)، فالوقف كافٍ عند النحاس (٣٦) وحسن عند الأشموني على تقديره: أعني الذين (٣٧)، وتام عند الأنصاروي (٣٨).  
والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأ ممحوظٌ أي: هم الفاسقون (٣٩)، فالوقف كافٍ عند النحاس (٤٠)، وكافٍ عند الأشموني على تقديره: هم الذين (٤١)، وتام عند الأنصاروي (٤٢).

والوجهان الأخيران هما وجهاً الحذف، واختلف نوع الوقف عند الأشموني تبعاً لنوع الممحوظ، ففي النصب يرى الوقف حسناً في حين يراه كافياً على وجه الرفع، والأولى القول بكافية الوقف على **(الفاسقين)** وعلى الوجهين؛ لتعلق ما بعده بما قبله في المعنى، فالحذف لابد أن يعتمد على دليل قبله، والدليل أنه بيان وتفسير للجملتين المصدرتين بـ(أاما)؛ لأنَّ معنى هاتين الجملتين قد اشتمل عليهما معنى الجملتين السالفتين إجمالاً فعلم المؤمنين **(أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ)** هدى، وقول الكافرين **(مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ)** ضلالاً، فـ**(الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ)** صفة لـ**(الفاسقين)** للذم وتقرير للفسق فهي هنا للتعریف بالمراد من الفاسقين ، أي: الفاسقين الذين عرِفوا بهذه الصفات الثلاث وهذه الصفاتُ صفاتُ الكفار، وهي المباينة لصفات المؤمنين (٤٣).

بين حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفعل

قال تعالى **(قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فَكَيْنِ الْتَّقَاتِ فَعَمَّ تُعْتَدُ فِي سَيِّلِ اللَّهِ وَأَخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْيَاهُمْ رَأَى الْعَيْنَ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لِعْرَةً لِأُولَئِكَ الْأَبْصَارِ)** آل عمران: ١٣

الوقف على **(الْتَّقَاتِ)** يعتمد على أوجهه تقديره **(فِعَةٌ)** فالرفع على أوجهه، الأول: أن يرتفع على البدل ، والثاني: أن يرتفع على خبر ابتداء مضمراً تقديره:

إداحما فئة تقاتل ،والثالث: أن يرتفع على الابتداء وخبره مضمراً تقديره: منها فئة تقاتل، وقرأ الحسن ومجاهد وحميد: (فئة تقاتل) بالجر على البدل من **فَيَتَنِّي** ، وقرأ ابن السميق وابن أبي عبلة (فئة) نصباً وفيه وجهاً، أحدهما: النصب على تقدير فعل مذوف، على تقدير: أعني أو أمح أو أخص، والآخر: النصب على الحال (٤٤).

وما يهمنا من هذه الوجوه المذكورة وجه الحذف وأثره على الوقف والابتداء، ذكرت كتب الوقف وجه الحذف فذكر النحاس أن الوقف تام عند نافع على وجه الرفع، وتبعه محمد بن عيسى وأحمد بن جعفر (٤٥) والعماني (٤٦)، ويرى النحاس وجوب كون الوقف كافياً غير تام؛ لأن التقدير: منها فئة، وجائز عنده على وجه النصب على تقدير أعني (٤٧)، والوقف حسن عند ابن أوس على قراءة الرفع، ولا وقف على وجهي النصب والجر (٤٨)، وكذلك الوقف حسن على قراءة الرفع عند ابن الأباري على معنى: إداحما فئة، ولا وقف على وجهي النصب والجر عند (٤٩)، والوقف مطلق عند السجاوندي؛ لأن التقدير: (منهما فئة) أو (إداحما فئة) (٥٠)، ويرى الأشموني أن وجه رفع **فَيَتَنِّي** ليس على حذف المبتدأ وإنما على أنها مبتدأ خبر جملة **فَيَتَنِّي** (٥١).

أجاز ابن الأباري الوقف ولم يجز الابتداء على تقدير: (منهما فئة) أو (إداحما فئة) (٥٢)، بينما اختلفت تسمية الوقف عند ابن النحاس باختلاف تقدير المذوف فيرى وجوب كفاية الوقف على تقدير: (منهما فئة) وسمى الوقف بالجائز على وجه النصب على تقدير أعني (٥٣)، ولم يفرق السجاوندي في التسمية (٥٤)، والأولى أن يكون الوقف كاف على وجوه الحذف كلها؛ لأنّه تفصيل للفتين، وهو صدر جملة للاستئناف في التفصيل الوارد بعد الإجمال والجمع (٥٥)، ولا وقف على الوجوه الأخرى.

التقدير الراجح ما ذهب إليه الأشموني في القول بكافية الوقف على **(الْتَّقْتَأْ)** في وجه رفع **(فَعَةُ)** على أنها مبتدأ خبره جملة **(تُتَكَبِّلُ)**، والذي سوّغ الابتداء بالنكرة التفصيل، وكذلك أنها موصوفة وصفتها محفوظة تقديرها: فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت، فحذف من الجملة الأولى مائلبت مقابله من الجملة الثانية، مائلبت مقابله في الأولى، وهو النوع يسمى بالاحتباك من أنواع البديع (٥٦).

وكذلك بين حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفعل

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَقُنِيْكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ آتَقُوا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَاحٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلِيدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرَضْوَاتٌ مِّنْ كَلَّهُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِإِلْعَبَادَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا آمَنَّا فَأَعْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ١٥ آيات عمران: ١٥ -

١٦

الوقف على **(بِالْعِبَادَةِ)** يعتمد على إعراب **(الَّذِينَ)**، ويعرب **(الَّذِينَ)** بالرفع والنصب والجر، أما الرفع ففيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ خبر محفوظ، تقديره: الذين يقولون كذا مستجاب لهم، والآخر: أنه خبر لمبتدأ محفوظ، تقديره: هم الذين يقولون، وجده النصب فإضماره يعني أو مدح، والجر من وجهين، أحدهما: النعت والآخر البدل (٥٧).

واختلف أصحاب كتب الوقف في نوع الوقف على اختلاف تقدير المحفوظ عند القول بالوقف على **(بِالْعِبَادَةِ)**، فأجاز النحاس الوقف على وجه حذف المبتدأ على تقدير: هم الذين أو حذف الفعل على تقدير: يعني الذين (٥٨)، وتبعه السجاوندي (٥٩)، وهو كاف عند الداني (٦٠)، فهو يرى أن كل ما يرد من نحو: الذين والذي نعتاً فجائز فيه الرفع على المدح بتقدير: هم الذين، أو النصب

بتقدير: أعني الذين، ويكون الوقف قبله كاف، ويجوز والاتباع على النعت لما قبله ويكون الوقف قبله حسن<sup>(٦١)</sup>، والوقف حسن عند العماني على تقدير: (هم الذين يقولون) أو على المدح على تقدير: أعني الذين يقولون<sup>(٦٢)</sup>، وتبعه الكواشي والأنصارى<sup>(٦٣)</sup>، وأما الأشموني فقد جعلنا بالخيار بقوله: ((فمن رفعه خبر مبتدأ مذوف أو نصبه بمقدار كان الوقف على **بِالْعَجَابِ** **تَامًا** أو كافيًّا وليس بوقف لمن جرّه بدلا من قوله: **لِلَّذِينَ أَتَقَوْا** **أَوْ** **نَعْتًا لِلْعَبَادِ**، ومن حيث كونه رأس آية يجوز))<sup>(٦٤)</sup>.

وال الأولى ما ذهب إليه الداني فالوقف كافٍ على وجه الحذف ويسميـه النحوـيون الرفع أو النصب على القطع، لتعلقـه بما قبلـه بالمعنىـ فيـرى المفسـرون أنـ وجه النصب فعلـيـ المدـحـ تقـديرـهـ: أـمدـحـ الـذـينـ يـقـولـونـ رـبـنـاـ إـنـاـ آـمـنـاـ، وـأـنـ وجـهـ الرـفعـ عـلـىـ التـخصـيـصـ، وـالتـقـديرـ: هـمـ الـذـينـ يـقـولـونـ كـذـاـ وـكـذـاـ أـوـ كـانـهـ قـيلـ: مـنـ هـمـ هـؤـلـاءـ المـتفـقـونـ الفـائزـونـ بـهـذـهـ الـكـرامـاتـ السـنـيـةـ؟ـ فـقـيلـ: هـمـ الـذـينـ يـقـولـونـ<sup>(٦٥)</sup>.

### ثانياً: حذف الخبر

قال تعالى: **الْيَوْمَ أَجْلَ لَكُمُ الظَّبَابُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ**  
**وَالْمُحْصَنُونَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْأَذِنَاتِ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا أَتَيْتُمُوهُنَّ أُجْرَهُنَّ**  
**مُحْسِنِينَ غَيْرَ مُسَفِّحِينَ وَلَا مُتَحَذِّذِي أَخْدَانِ وَمَنْ يَكْفُرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي**  
**الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ** المائدة: ٥

الوقف على **حِلٌّ لَّهُمْ** اختلف العلماء على مكان الوقف ونوعه، وهذا الخلاف عائد إلى الخلاف في إعراب **وَالْمُحْصَنَاتُ** **وَلَهُمْ** فيها وجهان من الإعراب:

الأول: أنه مبتدأ خبرٌ محفوظٌ؛ لدلالة ما تقدم عليه، فالتقدير عندهم: والمحصنات من المؤمنات حلٌ لكم أيضاً،<sup>(٦٦)</sup> وذكرهن توطئة وتمهيداً لقوله تعالى: ﴿وَالْحَصَنَتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَاب﴾<sup>(٦٧)</sup>، وذهب الكواشي إلى أن الوقف على ﴿حُلٌ لَهُمْ﴾ كافٌ إن رفعت ﴿وَالْحَصَنَتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ على الابتداء والخبر محفوظ تقديره: حلٌ لكم<sup>(٦٨)</sup>، وتابعه الأنصاري الأشموني<sup>(٦٩)</sup>.

الثاني: أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿الطَّيِّبَاتُ﴾ أو على قوله: ﴿وَطَعَامُ﴾<sup>(٧٠)</sup>. ويرى ابن أوس أن الوقف حسن ولكنه لم يبين علة جعله حسناً أو على أي وجه من الوجوه التي ذكرها العلماء<sup>(٧١)</sup>، ولم يرض الأنصاري الوقف على وجه العطف إلا بالتجوز بقوله: ((إن جعل معطوفاً على الطيبات لم يوقف عليها إلا بتجوز))<sup>(٧٢)</sup>، وتابعه الأشموني<sup>(٧٣)</sup>، وسمى السجاوندي الوقف على ﴿حُلٌ لَهُمْ﴾ بالمجوز؛ لأن قوله(والمحصنات) عطف على قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ﴾، لا على ما يليه<sup>(٧٤)</sup>.

وأما عطفه على ﴿وَطَعَامُ﴾ فقد بين الطاهر بن عاشور مناسبته بقوله : ((وعندي: أنه إيماء إلى أنهن أولى بالمؤمنين من محصنات أهل الكتاب ، والمقصود هو حكم المحصنات من الذين أتوا الكتاب، فإن هذه الآية جاءت لإباحة التزوج بالكتابيات، فقوله: ﴿وَالْحَصَنَتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَاب﴾ عطف على ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حُلٌ لَهُمْ﴾، فالتقدير: والمحصنات من الذين أتوا الكتاب حلٌ لكم))<sup>(٧٥)</sup>.

وجعل في بعض المصاحف من الوقف اللازم ، وأيده بعض المعاصرین ؛ لأنّه لا يؤدي إلى فساد المعنى ، وبعضهم الآخر لم يؤيده للاحتمالات الإعرابية التي ذكرها العلماء<sup>(٧٦)</sup>.

ومن هذا كله يبدو أن الكواشي أول من قال بأن الوقف كاف في حالة الرفع على الابتداء، والخبر مذوف وهو الأولى ، وأما العطف فال الأولى ماذهب إليه السجاوندي بجواز الوقف، ولكن الوصل أولى؛ لئلا يوهم الوصل تحليل **وَالْمُحَصَّنَتِ مِنَ الْمُؤْمَنَةِ** لأهل الكتاب (٧٧).

ومن مواضع حذف الخبر كذلك قوله تعالى: **مَثُلُ الْجَنَّةَ الَّتِي وُعِدَ الْمُنَفَّوْنَ فِيهَا أَنْهَرٌ مِّنْ عَيْرٍ إِسْرَائِيلٍ وَأَنْهَرٌ مِّنْ لَبَنٍ لَّمْ يَغْيِرْ طَعْمَهُ وَأَنْهَرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةُ الْشَّرِيفَنَ وَأَنْهَرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَقَّبٍ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الشَّرَبَاتِ وَمَعْفَرَةٌ مِّنْ رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَلِيلٌ فِي الْأَنَارِ وَسَعَوْا مَاءً حَيْمًا فَقَطَعَ أَعْمَاءَهُمْ** ١٥

محمد: ١٥

الوقف على **الْمُنَفَّوْنَ**

للنحوين في: **مَثُلُ الْجَنَّةَ**: أوجه، الأول: أنه مبتدأ، وخبره مقدر، فقدره النضر بن شميل: مثل الجنة ما تسمعون، وقدره سيبويه: (فيما يُتَلَى عليكم مثل الجنة) ، والثاني: أن **مَثُلُ زَانِدَةُ** تقديره: الجنة التي وعد المنفون فيها أنهار، والثالث: أن **مَثُلُ الْجَنَّةَ** مبتدأ، والخبر قوله: **فِيهَا أَنْهَرٌ** ، والرابع: أن **مَثُلُ الْجَنَّةَ** مبتدأ، خبره **كَمَنْ هُوَ خَلِيلٌ فِي الْأَنَارِ** ١٨ .

وما يهمنا هو الوجه الأول ورأي سيبويه أنه مبتدأ لخبر مذوف: ((قوله تعالى **مَثُلُ الْجَنَّةَ الَّتِي وُعِدَ الْمُنَفَّوْنَ** ثم قال بعد: **فِيهَا أَنْهَرٌ مِّنْ مَآءٍ** فيها كذا وكذا ، فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده ذكر أخباراً وأحاديث، فكانه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقصُّ عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه والله تعالى أعلم)) ١٩ .

وانتفق النهاة على أن **مَثُلُ** مبتدأ ولكنهم اختلفوا في كون خبره ظاهراً أو مقدراً وما هو تقديره، فالتقدير عند سيبويه تقديره : ومن القصص مثل الجنة، أو

ما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار (٨٠)، وعند يونس والنصر والفراء على معنى: مثل الجنة صفة الجنة، وذكر الكسائي أنّ تقديره: مثل أصحاب الجنة وقيل ائذة والخبر إنما هو عن الجنة والجنة في المعنى رفع بالابتداء (٨١).

ذكر السجاوندي أن الوقف على **الْمُنَقَّوْنَ** چمطاق معللاً بقوله: ((اللحدف ، أي إن فيها أو مثل خبر مبتدأ والتقدير : مما يقص عليكم مثل الجنة)) (٨٢). وهو كاف عند العماني على تقدير فيما يقص عليكم، ثم أخذ صفة الجنة فقال فيها كذا وكذا (٨٣)، وتابعه الأنصاري على وجه حذف الخبر وغير جائز إنْ جعل خبره فيها أنهار (٨٤)، وتابعه الأشموني بشيء من التفصيل بقوله: ((**وُعِدَ الْمُنَقَّوْنَ** كاف) إنْ جعل التقدير: وما نقص عليك أو يقص عليك مثل الجنة، فمثلك خبر مبتدأ مذوف أو مبتدأ والخبر مذوف تقديره: مثل الجنة فيما نقص عليك أو يقص عليك، وليس بوقف إن جعل **مَثُلٌ** مبتدأ خبره **فِيهَا أَنْهَرٌ** وما تسمعون من صفة الجنة؛ لأنّه يصير تفسيراً يغنى عنه ما قبله) (٨٥).

والراجح أن الوقف كاف هنا إن قدرنا خبره مذوف؛ لأن الجملة بعدها استئناف مسوق لشرح محاسن الجنة الموعودة آنفاً للمؤمنين وبيان كيفية أنهارها، وأما على كون الخبر **فِيهَا أَنْهَرٌ** فلا وقف لثلا نفصل بين المبتدأ والخبر في الوقف.

بين حذف الخبر وحذف حرف الجر

قال تعالى: **وَلَا يَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَنِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَنْقَوْنَ وَتَصْلِحُوا بَيْنَ**

**النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلَيْمٌ** ﴿٢٢٤﴾ البقرة: ٢٢٤

الوقف على **لِّأَيْمَنِكُمْ** يعتمد على محل إعراب **أَنْ تَبَرُّوا** فيه وجوه:

الأول : الرفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: البر والتقوى والإصلاح أولى

وأمثاله مثل قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقُولٌ مَعْرُوفٌ ﴾ ﴿ ٢١﴾ ﴿ حَمْدٌ ﴾ .<sup>(٨٧)</sup>

والثاني : النصب وفيه حالات عده:

الأول: النصب على حذف اللام الجارة المطرد حذفها مع (أن)، أي: لا تمنعكم اليمين بالله البر والتقوى والإصلاح ، أو على حذف حرف الجر(في) فتعدى الفعل .<sup>(٨٨)</sup>

والثاني: في موضع نصب مفعول من أجله، أي: مخافة أن تبروا، وقدره الكوفيين بـ(لئلا تبروا)، وهو علة النهي.<sup>(٨٩)</sup>

والثالث: مفعول الأيمان ، بتقدير (لا) محفوظة بعد (أن) والتقدير: ألا تبروا ، وهو كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا ﴾ ﴿ النساء: ١٧٦﴾ .<sup>(٩٠)</sup>

والرابع: النصب على تقدير: كراهة أن تبروا ثم حذفت .<sup>(٩١)</sup>

والخامس: عطف بيان لأيمانكم أو بدل منها ،أي: لا جعلوا الله لبركم وتنعواكم وإصلاحكم بين الناس عرضة لأيمانكم .<sup>(٩٢)</sup>

الثالث:الجر : هو في موضع خفض على قول الخليل والكسائي التقدير: في أن تبروا، فأضمرت (في) وخفضت بها .<sup>(٩٣)</sup>

وناقش هذا الوقف العماني والأشموني ولم يجوزا الوقف على الوجوه كلها لعدم جواز الفصل بين العامل والمعمول وكذلك بين التابع والمتبوع،إلا حالة الرفع فجعلوا الوقف حسناً .<sup>(٩٤)</sup>؛ لأنه يؤدي إلى انقطاع المعنى عمّا قبلها، والظاهر تعلقه به.

على المفعول لأجله لا يكون وقاً؛ لعدم جواز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبه ، وكذلك البدل وعطف البيان لئلا يفصل بين التابع والمتبوع .<sup>(٩٥)</sup>، وعلى الابتداء وحذف الخبر يكون حسناً؛ لعدم استطاعتتا الابتداء به لتعلقها بالجملة التي

قبلها، فالمعنى: (أَنْ تَبْرُوَا وَتَقْوَا وَتُصْلِحُوا خَيْرًا لَكُمْ مِنْ أَنْ تَجْعَلُوهُ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ)، فَكَانَّهَا جَمْلَةٌ تَقْضِيلٌ.

### ثالثاً: حذف الفاعل

قال تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَيْرُهُمْ هَذَا فَسَوْهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾

الآيات: ٦٣

الوقف على ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَيْرُهُمْ ﴾

اختلفت كتب الوقف في تحديد الوقف في قوله تعالى ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَيْرُهُمْ ﴾ وهذا الخلاف جاء من اختلاف النحاة والمفسرين في تحديد كون ﴿ فَعَلَهُ كَيْرُهُمْ ﴾ اسم أم فعل، وكذلك في خلافهم في تحديد الفاعل فذهب الجمهور إلى أنه فعل ولكنهم اختلفوا في الفاعل على مذهبين :

أحدهما : مذهب الجمهور وهو أن الفاعل هو ﴿ كَيْرُهُمْ ﴾ ، ولم يقصد فيه نبيئنا إبراهيم(عليه السلام) أن ينسب القول الصادر منه إلى الصنم، وإنما هو من باب التعریض الذي مقصدہ إزامهم الحجة على الطف وجه وأحسن، مع ما فيه من التوقي من الكذب، إذ قصد إثبات الفعل لنفسه أي: إبراهيم على الوجه الأبلغ متضمناً فيه معنى الاستهزاء، وحاجتهم مارواه أبو هريرة أن النبي(صلى الله عليه وسلم) قال: ((لَمْ يَكُنْ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا ثَلَاثَ كَذْبَاتٍ ثَتَّبَنَ فِي ذَاتِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- قَوْلَهُ فَقَالَ إِلَيْيَ سَقِيمٍ))<sup>(٨٩)</sup> الصافات: ٨٩، قوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَيْرُهُمْ هَذَا كَيْرُهُمْ هَذَا... ﴾<sup>(٩٧)</sup>، فيكون الوقف على ﴿ كَيْرُهُمْ هَذَا ﴾ ، لئلا يفصل بين المسند والمسند إليه، ورجحه البغوي، وهو وقف عند السجاوندي بقوله: ((وقد قيل : على تأويل فعله من فعله ، وفيه بعْد ، بل هو تعریض على أنه يمكن تعليقه بقوله: ﴿ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾ على التقديم ، وتأخير قوله: ﴿ فَسَوْهُمْ ﴾))<sup>(٩٨)</sup>.

والآخر : هو أن يكون الفاعل محفوفاً، أي: فعله من فعله، وهو قول الكسائي، ويكون الوقف على **فَعَلَهُ** و يبدأ كبيرهم يخبركم فاسألوه.

والوقف عند الكسائي تام، ورجحه الأشموني بقوله : **(قال بِلْ فَعَلَهُ)** (تام)، أي: فعله من فعله، أبهم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الفاعل تعرضاً للمعنى المقصود الذي أراده؛ فراراً من الوقوع في الكذب، فهو منقطع عما بعده لفظاً ومعنى، فهو تام قاله الكسائي، وقوله: **كَبِيرُهُمْ هَذَا** جملة من مبتدأ وخبر استئنافية لا تعلق لها بما قبلها، أو هي إخبار بأنَّ هذا الصنم المشار إليه أكبر الأصنام، وهذا صدق محض بخلاف ما لو جعل كبيرهم فاعلاً بفعله، فإنَّه يحتاج إلى تأويل ذكره (٩٩).

ورد العكري هذا الوجه، وحجه أن حذف الفاعل لايسوغ ، وسough هذا الوجه أبو حفص الحنبلي بقوله: ((وهذا القول يُعزى للكسائي ، وحينئذ لا يحسن الرد عليه بحذف الفاعل، فإنه يجوز ذلك ويلتزمه ، ويجعل التقدير : بل فعله من فعله ويجوز أن يكون أراد بالحذف الإضمار؛ لأنَّه لم يذكر الفاعل لفظاً سميَ ذلك حذفاً)) (١٠٠)، وحذف الفاعل لم يجوزه البصريون (١٠١).

وذهب الفراء إلى القول بأنَّ **فَعَلَهُ** ليس فعلاً، بل الفاء حرف عطف دخلت على (عل) التي أصلها (عل) حرف ترج، وحذفت اللام الأولى وخففت الثانية وهي قراءة محمد بن السمعيَّ فقد قرأ: **(بِلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ)** (١٠٢)، ورجحها الفراء بقوله: **((قال بعض الناس بل فعله كبيرهم مشددة يزيد: فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ، وقال بعض الناس: بل فعله كبيرهم إن كانوا ينطقون))** (١٠٣) ، فلعله، أي : فعل الفاعل **كَبِيرُهُمْ**.

ورد ابن عطية رأى الفراء ووصفه بالتكلف، وضعفه أبو حيان ووصفه بأنه بعيد عن طريق الفصاحة، وتبعهما الأشموني بقوله: ((وهو مرغوب عنه)) (١٠٤)، وذكر النيسابوري أنَّ فيه تعسفاً، وتبعهم الألوسي، قائلاً: ((ولا يخفى

أن يُجلَّ كلامُ الله تعالى العزيز عن مثل هذا التخريج، والآية عليه في غاية الغموض، وما ذكر في معناها بعيد بمراحل عن لفظها)) (١٠٥)، ويكون الوقف على )بَلْ فَعَلَهُ.

وال الأولى ماذهب إليه الجمهور ويكون الوقف على )كَيْرُهُمْ هَذَا ) ويكون تماماً لأنّ عدم التأويل أولى من التأويل ، مادام هناك قول بالإجماع عند الأمة بجواز فرض الباطل مع الخصم حتى يرجع إلى الحق من ذات نفسه فإنه أقرب في الحجة لقوله صلى الله عليه وسلم (إِنَّ فِي الْمَعَارِضِ لِمَنْ دُوَّهَ عَنِ الْكَذَبِ) (١٠٦)

ومن مواضع حذف الفاعل كذلك قوله تعالى: )إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِيَّةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُهُ اللَّهُ أَنَّاسٍ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَسْهُودٌ ١٠٣ وَمَا نَوْرُهُ إِلَّا لِأَجْلٍ مَعْدُودٍ ١٠٤ ) يوم يأتي لا تَكَلُّ نَفْسٌ إِلَّا يَذَهِنُهُ فَمِنْهُمْ شَقِيقٌ وَسَعِيدٌ ١٠٥ هود: ١٠٣ - ١٠٤

الوقف على )مَعْدُودٍ

إنّ الذي يحدد مكان الوقف هو فاعل يأتي وللنهاة في فاعله قوله قولان: إنّه ضمير يعود على ما عاد عليه الضمير في )نُؤْخِرُهُ ) وهو قوله: )ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُهُ اللَّهُ أَنَّاسٍ ) ، والمعنى : لا تكلم نفس يوم يأتي ذلك اليوم إلا بإذن الله ، وذلك من عظم المهابة والهول في ذلك اليوم؛ وهو قوله تعالى: )لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ٣٨ النبأ: ٣٨ والمراد بإتيان اليوم إتيان أهواله وشدايده ، كي لا يصير اليوم ظرفاً لإتيان اليوم.(١٠٧) والآخر: أنّه الشيء المهيّب الهائل المستعظام فحذف ذكره بتعيينه؛ ليكون أقوى في التخويف(١٠٨).

وأتفقوا على أن ناصب **(يَوْمَ يَأْتِي)** **(لَا تَكَلُّ)** أو بـ(أنكر) مضمراً، أو بالانتهاء المقدر، أي: ينتهي الأجل يوم يأتي<sup>(١٠٩)</sup>.

أما الوقف فاختلوا في المصطلح فهو عند السجاوندي مطلق، وعند الأنصارى صالح، وعند الأشمونى حسن، والمصطلحات هذه يجوز الإبتداء بعدها كلها، ولم يبين هؤلاء العلماء على أي إعراب اعتمدوا، وكأنهم جوزوه على الوجهين<sup>(١١٠)</sup>، وفصل الكواشى في تلخيصه بقوله: **((لِأَجَلٍ مَعْدُودٍ))** معلوم محسوب لأحب الوقف هنا؛ لأنّ فاعل يأتي ضمير يرجع إلى يوم في قوله يوم مجموع له الناس ولا يرجع إلى يوم المضاف إلى يأتي؛ لأنّ المضاف كجزء المضاف إليه، أو الفاعل الله يكفى الوقف على **((مَعْدُودٍ))**<sup>(١١١)</sup>، وكأنه رأى أنّ الرابط في الضمير العائد لفظي وفي لفظ الجملة معنوي.

#### رابعاً: حذف المفعول

قال تعالى: **((كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا أُوصِيَهُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنَّقِنِينَ))** البقرة: ١٨٠

الوقف على **((خَيْرًا))**

وهذا يعتمد على بيان مفعول **((كُتِبَ))** المبني للمفعول وحذف الفاعل وهو الله تعالى للعلم به وللاختصار، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون **((الْوِصِيَّةُ))** أي: كتب عليكم الوصية، فيكون معنى كتب فرض، وجاز تذكير الفعل لوجهين، أحدهما: كون القائم مقام الفاعل مؤنثاً مجازياً، والآخر: الفصل بينه وبين مرفوعه<sup>(١١٢)</sup>.

وغلط النحاس ماذكره ابن شاذان نقلًا عن محمد بن عيسى المقرئ قوله بتمام الوقف على **((خَيْرًا))**<sup>(١١٣)</sup>، وتبعه الداني بقوله: ((وقال نافع ومحمد بن عيسى

الأصبهاني والدينوري: ((إن تركَ حَيْرًا چتم. وليس كذلك؛ لأنَّ الْوَصِيَّةُ چمتصلة بقوله: (كُتِبَ)، والمعنى: فرض عليكم الوصية))<sup>(١٤)</sup>.

وقال الأشموني: ((إن تركَ حَيْرًا) حسن، كذا قيل، وليس بشيء، لأن قوله بـ (وَچ) الذي هو فعل ما لم يسم فاعله، وأقيمت (الْوَصِيَّةُ) مقام الفاعل فارتقت به، والمعنى فرض عليكم الوصية: أي فرض عليكم أن توصوا وأنتم قادرون على الوصية، أو مرفوعة باللام في (للوالدين) بمعنى فقيل لكم الوصية للوالدين بإضمار القول، ولا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله، ولا بين القول ومقوله)).<sup>(١٥)</sup>

والثاني: أنه الإيساء المدلول عليه بقوله: (الْوَصِيَّةُ لِلَّوَالَّدَيْنِ) چ أي: كُتب عليكم أن توصوا، أي: الإيساء، فيكون كتب معنى: قيل<sup>(١٦)</sup>.

قال الداني: ((ويجوز أن يقطع من ذلك ويرفع بالابتداء والخبر محذف، والتقدير: فعلكم الوصية. ويكون المرفوع بـ (كُتب) مضمراً، تدل عليه (الْوَصِيَّةُ)). والتقدير: كتب عليكم الإيساء.. فيصح [ بذلك] ما قالوه))<sup>(١٧)</sup>. وقال الأشموني: ((وهو أنها مرفوعة بالابتداء، وما بعدها، وهو قوله: (للوالدين) بـ خبرها، ومفعول (وَچ) ممحذف: أي كتب عليكم أن توصوا، ثم بين لمن الوصية، أو خبره ممحذف: أي الإيساء كتب: أي فرض عليكم الوصية للوالدين والأقربين، فعلى هذا يحسن الوقف على (حَيْرًا)).<sup>(١٨)</sup>

والثالث: أنه الجار وال مجرور، وهذا يتوجه على رأي الأخفش والковيين<sup>(١٩)</sup>. والوجه أنه لا وقف على (حَيْرًا) في الوجه الأول لعدم جواز الفصل بين العامل والمفعول، أما الوجهان الآخرين فيجوز الوقف على (حَيْرًا) ويكون حسناً لعدم

جواز الابداء بعده لتعلق **الوصيَّة** چهي مفروضة بـ **(كتِبَ)** ، لأنَّ حكم المكتوب فيها بعد موت صاحبها لم يأت بعده.

حذف مفعولي (علم)

**﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بَعَثَرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۖ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۚ إِنَّ رَبَّهُمْ يَهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَيْرٌ﴾**  
العاديات: ٩-١١.

الوقف على **الصُّدُورِ**

ويبين الوقف مفعولي **يَعْلَمُ** جملة **إِنَّ رَبَّهُمْ يَهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَيْرٌ** الضمير في ربهم وبهم يعود على الإنسان، لأنَّه يراد به الجنس وفي هذه الجملة وجهان: أحدهما: أنَّ هذه الجملة سدت مفعولي **يَعْلَمُ** فكان الأصل أن تفتح (إن)، ولكنها كسرت من أجل اللام التي في خبرها (١٢٠) ، وقد قرأ بها أبو السَّمَّال والحجاج: بفتح الهمزة وإسقاط اللام من **چَلَّخَيْرٌ** وهذه قراءة شادة (١٢١).

ويرى السجاوندي أنَّه لا وقف على **الصُّدُورِ** ، لأنَّ المصدر المؤول من جملة **إِنَّ رَبَّهُمْ يَهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَيْرٌ** قد سد مسد مفعولي **يَعْلَمُ** (١٢٢).

والآخر: أن تكون هذه الجملة مستأنفة ويكون مفعولي **يَعْلَمُ** ممحوفاً ويكون الفاعل إما ضميراً يعود على الإنسان والتقدير: أَفَلَا يَعْلَمُ الإِنْسَانُ حَالَهُ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ إِذَا بَعَثَرَ مَا فِي الْقُبُورِ؟ ، أو أن يكون فاعل **يَعْلَمُ** ضميراً يعود على الله، والمفعول ممحوف والتقدير: أَفَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ أَعْمَالَ إِنْسَانٍ إِذَا بَعَثَرَ مَا فِي الْقُبُورِ، ثم استأنف قوله **إِنَّ رَبَّهُمْ يَهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَيْرٌ** على وجه التوكيد، أو البيان للمعنى المتقدم (١٢٣).

والوقف تام عند الداني وتبعه الأنصاري (١٤) ، وتابعهم الأشموني بقوله: **((مَا فِي الصُّدُورِ))** تام، وقال الكواشي: ولم أر أحداً من الأثبات ذكر هنا وفقاً

ورأى الوقف هنا حسناً، وهو كما قال للابتداء بـ(إن)، ومفعول **(يَعْلَمُ)** محفوف، وهو : العامل في الطرف، أي: أفلأ يعلم ما له إذا بعثر، أو أنه ما دل عليه خبر (إن)، أي: إذا بعثر جوزوا)) (١٢٥)، ولم أجد قول الكواشي في تلخيصه ولعله في تفسير الكواشي، وإذا ماسلمنا بوجود قول الكواشي قوله مردود لأن الوقف هنا ذكره الداني وهو متقدم عليه.

**وال الأولى الوجه الثاني:** لأن الوجه الأول بني على القراءة الشاذة وأن العامل في **(إِذَا)** هو **(بُعْثَرَ)** ، ولا يعمل فيه **(يَعْلَمُ)**؛ إذ لا يراد به العلم من الإنسان ذلك الوقت ، إنما يراد في الدنيا. ولا يعمل فيه **(خَبَرَ)**؛ لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها، ويكون مفعول **(يَعْلَمُ)** محفوفاً (١٢٦)، والوقف حسن على **الصَّدُورِ** لجواز الوقف وعدم جواز الابتداء لعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة.

#### خامساً: بين حذف الصفة وحذف المصدر

قال تعالى: **وَلَقَدْ أَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَرَئْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَنِ وَأَيَّدَنَاهُ بِرُوحِ الْقُدْسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا يَهْوَى أَنفُسُكُمْ أَسْتَكْبَرُّهُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبُهُمْ وَفَرِيقًا نَفْتَلُوْنَ** ٨٧ **وَقَالُوا قُلُوبُنَا عَلَيْنَا بَلْ لَعْنُهُمُ اللَّهُ يُكَفِّرُهُمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ** ٨٨ **البقرة:**

٨٨ - ٨٧

الوقف على **(يُكَفِّرُهُمْ)**

وهذا الوقف تبيهه وجوه نصب **(فَقَلِيلًا)** وللعلماء فيه وجوه:

الأول: نعت مصدر محفوف تقديره: فإيماناً قليلاً يؤمنون.  
 الثاني: أنه حال من ضمير ذلك المصدر المحفوف والتقدير: فيؤمنونه، أي:  
 الإيمان في حال قلته.

الثالث: أنه صفة لزمان محذوف، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون.  
 الرابع: أنه على إسقاط الخافض والأصل: بقليل يؤمنون، فلما حُذِفَ حرف الجر انتصب (١٢٧).

والوقف جائز على تلك الوجوه كلها (١٢٨).

الخامس: أن يكون حالاً من فاعل (يؤمنون)، أي: فجماً قليلاً يؤمنون أي المؤمن فيهم قليل، قال معناه ابن عباس وفتادة (١٢٩)، وليس بوقف على هذا الوجه؛ لئلا يفصل بين الحال وصاحبها (١٣٠).

سادساً: النصب على حذف حرف الجر

قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُنُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلَيَاءٍ يُضَعِّفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبَصِّرُونَ﴾ هود: ٢٠

الوقف على (العذاب) ويعتمد على وجوه إعراب (ما) وهي ثلاثة:  
 الأول: أنها منصوبة المحل على إسقاط حرف الجر على معنى : بما كانوا  
 يستطيعون السمع، والعرب تقول : جزيته ما فعل وبما فعل ؛ فيحذفون الباء مرة  
 ويثبتونها أخرى (١٣١).

لا وقف على (العذاب) ؛ لأن حرف الجر الباء حُذِفَ تخفيفاً فنصب الفعل  
 ، أي: يضاعف لهم العذاب بما كانوا يستطيعون السمع، فلما حذفت الباء تخفيفاً

وصل الفعل فنصب، وعلى هذا لا يوقف على (العذاب) (١٣٢).

والثاني: يجوز أن تكون (ما) ظرفاً ، والمعنى : يضاعف لهم أبداً ، أي: مدة  
 استطاعتهم السمع والبصر ، والله سبحانه يجعلهم في جهنم مستطيعي ذلك  
 أبداً (١٣٣).

والثالث: يجوز أن تكون (ما) نافية لا موضع لها ؛ إذ الكلام قد تم قبلها ، والوقف على العذاب كاف ؛ والمعنى : ما كانوا يستطيعون في الدنيا أن يسمعوا سمعا ينتفعون به ، ولا أن يبصروا إبصارا مهتدى (١٣٤).

الوقف كاف على **﴿العَذَاب﴾** عند النحاس (١٣٥) وتم عند الأشموني ثم يبدأ :

**﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾** ، أي: لم يكونوا يستمعون القرآن ، ولا ما يأتي به رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ لشدة العداوة ، فلذاك كانت (ما) نفيًا ، ولذاك حسن الوقف على **﴿العَذَاب﴾** (١٣٦).

ولا وقف على **﴿ثَقْلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ﴾** لارتباطه بما قبله لفظاً ، والأولى أن يكون الوقف على **﴿ثَقْلَكَافِيًّا﴾** على الوجهين الآخرين؛ لأن الضمير وصف الله به هؤلاء المشركين المتقدم ذكرهم في قوله تعالى **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعَرِّضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ أَلَا شَهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾** (١٣٧) **﴿البقرة: ٦ - ٧﴾**.

#### سابعاً: بين حذف الفعل وحذف الحرف

قال تعالى: **﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غَشْوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** **﴿البقرة: ٦ - ٧﴾**

الوقف على **﴿سَمْعِهِمْ﴾** ، ويعتمد ذلك على وجوه هي قراءة **﴿غَشْوَةٌ﴾** :

الأول: الرفع (١٣٨) ، وفيه وجهان :

أحدهما: أن ترتفع بالابتداء وقوله: **﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾** الخبر ، قال الأخفش في :

فإنَّ الختم ليس يقع على الأ بصار إنما قال : **﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾** ، ثم

قال : ﴿ وَعَلَّ أَبْصَرِهِمْ غَشَوَةً مُسْتَأْنِفًا ﴾ (١٣٩)، وتكون جملة معطوفة على الجملة قبلها (١٤٠).

فعلى هذا الوجه الوقف حسن على ﴿ سَمِعُهُمْ ﴾ عند ابن أوس، وتبعه الأنباري (١٤١)، وكافٍ عند الداني، ومطلق عند السجاوندي (١٤٢).

والآخر : ان يكون ﴿ وَعَلَّ سَمِعُهُمْ ﴾ هو الخبر المقدم و﴿ أَبْصَرِهِمْ ﴾ عطف عليه و﴿ غَشَوَةً ﴾ مبتدأ مؤخر (١٤٣). فلا وقف إلا على ﴿ غَشَوَةً ﴾؛ لعدم جواز الفصل بين العامل والمعمول.

الثاني : النصب (١٤٤) :

١- على اضمار الفعل (جعل) وأشار الفراء إلى أنَّ اضمار حسن على حذف الفعل الماضي (جعل)؛ لأنَّ في أول الكلام ما يدل عليها (١٤٥)، وهذا التقدير للفعل (جعل) لم يكن كييفياً بل أنه انطلق من آية أخرى في سورة الجاثية ، وهي قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هُوَنَهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عَلِيٍّ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَبْلِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غَشَوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٢٣) الجاثية: ٢٣ ، والفراء يرى أنَّ المعنى واحد (١٤٦).

ولا وقف على ﴿ سَمِعُهُمْ ﴾ عند ابن أوس وقال ابن الأنباري : (إِذَا نصبتها بفعل مضمر كان الوقف على ﴿ أَبْصَرِهِمْ ﴾ أحسن منه إذا نصبت ﴿ غَشَوَةً ﴾ بـ(ختم)، والوقف على (الغشاوة) أحسن (١٤٧)، والوقف على ﴿ سَمِعُهُمْ ﴾ عند النحاس كافٍ وتبعه العماني (١٤٨) .

٢- اتباعها موضع السمع إذ كان موضعه نصباً وإنْ لم يكن حسناً اعادة العامل فيه على ﴿ غَشَوَةً ﴾ ولكن على اتباع الكلام بعضه بعضاً (١٤٩) واستشهدوا بقول الشاعر (١٥٠) :

حتى شنت همالة عيناها

علفتها تبناً وما بارداً

فصب الماء على الاتباع مع انه يشرب ولا يعف (١٥١).

قال الداني: ((فعلى هذا لا يوقف على **سمعهم** ، لأن (الغشاوة) منصوبة بفعل دل عليه (ختم)، إذ الختم في المعنى (جعل) فكانه قال: وجعل على أبصارهم غشاوة)) (١٥٢)، ويتوسع الوقف على **سمعهم** عند الأشموني (١٥٣).

٣- النصب على إسقاط حرف الجر فيكون **وعنْ أبصارِهِمْ** معطوفاً على ما قبله ، والتقدير : ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة (١٥٤)، فعلى هذا لا يوقف على سمعهم لتعلق آخر الكلام بأوله (١٥٥).

٤- أن يكون **عنْ غشاوة** اسمأ نائباً عن المصدر من باب (قعدت جلوساً) (١٥٦).

وقد أشار عدد من النحاة إلى أن العطف أولى من عدم العطف لكن إذا لم يكن العطف متعيناً عند ذاك النصب على المعية أو على اضمار فعل يليق بالمعنى (١٥٧).

## الخاتمة

ومن النتائج التي توصل إليها البحث:

- ١- إنّ أسلوب الحذف من أهم الأساليب التي اهتم بها المفسرون.
- ٢- إنّ أسلوب الحذف يؤثر على نوع الوقف والابداء .
- ٣- إنّ أغلب الوقوف إن حذف المسند فالوقوف كافية وإن حذف المسند إليه فالوقوف تامة.
- ٤- إنّ أغلب الوقوف تعتمد على حذف المسند أو المسند إليه، يأتي بعدها حذف الفضلات ثم حذف الحروف.
- ٥- إنّ كتب الوقف كثيرة الاهتمام بهذا الأسلوب.

٦- إنّ علماء الوقف يعطون نوع الوقف معتمدين على الحذف بحسب تقديره للمعنى واتصاله بما قبله .

٧- إنّ كتب الوقف لم تعين نوع الوقف في الغالب، وأما الأماكن التي عُيّن فيها الوقف فمتقاربة الأعداد بين التام والكافي والحسن.

### الهوامش

- ١- معجم مقاييس اللغة(مادة:أثر) /١٥٣.
- ٢- التعريفات .٢٣/١.
- ٣- ينظر : لسان العرب(مادة: حذف) /٩ ،٣٩ ، والصحاح(مادة: حذف) /٤ ،١٣٤١
- ٤- البرهان في علوم القرآن : ١٠٣/٣ .
- ٥- النكت في اعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في اعجاز القرآن . ٧٦
- ٦- المثل السائر .٢١٩/٢ .
- ٧- دلائل الاعجاز . ١٦٨ .
- ٨- البيان في روعي القرآن /٢١٠٩ .
- ٩- الكتاب : ١/٥٣٢ و ٢١٢ و ٢٣٩ و ١٣٠ و ٣٩١ .
- ١٠- المصدر نفسه : ٣٠٨/١ .
- ١١- المصدر نفسه : ٢١٢/١ ، ٢٤٧/٣ .
- ١٢- المصدر نفسه : ٢٣٩/٢ .
- ١٣- المصدر نفسه : ٣٩١/٢ .
- ١٤- الخصائص ٣٦٢/٢ وما بعدها.
- ١٥- مقاييس اللغة /١٣٥ مادة(وقف).
- ١٦- محمد بن الحسن بن علي بن سعيد أبو محمد العماني المقرئ، صاحب الوقف والابتداء، له كتب أشهرها المرشد توفي (٥٥٠)، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء /١٢٣ ، والتراجم المقدمة تحقيق هند . ٢٨٧ .
- ١٧- المرشد . ٥/١ .
- ١٨- النشر . ١٨٩/١ .
- ١٩- التبيان في إعراب القرآن . ١١١٧/٢ .

- ٢٠ - هو موفق الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن رافع الشيباني الموصلي الشافعي المعروف بالكواشي، ينظر: *غاية النهاية في طبقات القراء* /١٥١، والتلخيص في تفسير القرآن العظيم للكواشي مقدمة المحقق .١٧.
- ٢١ - ينظر التلخيص مخطوط ج ٤/٣١١ .
- ٢٢ - المرشد ٦٤٢/٣ .
- ٢٣ - ينظر: القطع ٦٢٥، والمرشد ٦٤٢/٣ .
- ٢٤ - ينظر: كتاب الوقف والابتداء لابن أوس ٥٤٦، والإيضاح ٤٥٩ .
- ٢٥ - ينظر: المكنفى ١٨٣ .
- ٢٦ - ينظر: علل الوقوف ٤٦٨ .
- ٢٧ - ينظر: كتاب الوقف والابتداء لابن أوس ٥٤٦، والإيضاح ٤٥٩، والقطع ٦٢٥، والمرشد ٦٤٢/٣ .
- ٢٨ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز /٤ ٥٥١ .
- ٢٩ - ينظر: الدر المصنون /١ ٢٣٤ .
- ٣٠ - ينظر: الإيضاح ٢٦٦، والقطع والإنتفاف ٥٧، وullan الوقوف ٥ .
- ٣١ - ينظر: المقصد ١٠٢ .
- ٣٢ - ينظر: الدر المصنون /١ ٢٣٤ .
- ٣٣ - ينظر: القطع والإنتفاف ٥٧ .
- ٣٤ - ينظر: منار الهدى ٩١ .
- ٣٥ - ينظر: الدر المصنون /١ ٢٣٤ .
- ٣٦ - ينظر: القطع والإنتفاف ٥٧ .
- ٣٧ - ينظر: منار الهدى ٩١ .
- ٣٨ - ينظر: المقصد ١٠٢ .
- ٣٩ - ينظر: الدر المصنون /١ ٢٣٤ .
- ٤٠ - ينظر: القطع والإنتفاف ٥٧ .
- ٤١ - ينظر: منار الهدى ٩١ .
- ٤٢ - ينظر: المقصد ١٠٢ .

- ٤٣ - ينظر: أنوار التزيل وأسرار التأويل ١/٦٤ ، والتحرير والتتوير ١/٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٧١.
- ٤٤ - ينظر: معاني القرآن للفراء ١٩٢/١ ، والدر المصنون ٣/٤٤-٤٦ ، ومعجم القراءات ١/٤٥٠-٤٥١.
- ٤٥ - ينظر: القطع ١٢٠.
- ٤٦ - ينظر: المرشد تحقيق هند ٤٣٢-٤٣٤.
- ٤٧ - ينظر: القطع ١٢٠.
- ٤٨ - ينظر: كتاب الوقف والابتداء لابن أوس ١٨٢.
- ٤٩ - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٤-٢٩٥.
- ٥٠ - علل الوقوف ٥١.
- ٥١ - منار الهدى ١٥٦-١٥٧.
- ٥٢ - علل الوقوف ٥١.
- ٥٣ - ينظر: القطع ١٢٠.
- ٥٤ - علل الوقوف ٥١.
- ٥٥ - ينظر: التحرير والتتوير ٣/١٧٧.
- ٥٦ - منار الهدى ١٥٦-١٥٧.
- ٥٧ - ينظر: الدر المصنون ٣/٦٩.
- ٥٨ - ينظر: القطع ١٢١.
- ٥٩ - ينظر: علل الوقوف ٥١.
- ٦٠ - ينظر: المكتفي ١٤١.
- ٦١ - ينظر: المصدر نفسه ١٨٠.
- ٦٢ - ينظر: المرشد تحقيق هند ٤٣٦.
- ٦٣ - ينظر: التلخيص مطبوع ٣٣/٣ ، ٣٣/٣ ، والمقصد ١٢٩.
- ٦٤ - ينظر: منار الهدى ١٥٨.
- ٦٥ - ينظر: تفسير الرازي ٧/١٦٥ ، وتفسير البغوي ١/٤١٩ ، والدر المصنون ٣/٦٩.
- ٦٦ - ينظر: الدر المصنون ١٩٤٣/١ ، ومغني اللبيب ٨٢٤/١ ، وتفسير أبي السعود ٣/٩.
- ٦٧ - ينظر: تفسير ابن كثير ٨٢/٥ ، وفتح القدير ٢/١٥.

- ٦٨ - ينظر : التلخيص مخطوط ٢٠٣/١ . ٢٠٤-٢٠٣/١ .
- ٦٩ - ينظر : المقصد ١٥٩ ، ومنار الهدى ٢٤١ .
- ٧٠ - ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٤٢٠ / ١ .
- ٧١ - ينظر : كتاب الوقف والابتداء لابن أوس ٢٣٤ .
- ٧٢ - المقصد ١٥٩ .
- ٧٣ - ينظر : منار الهدى ٢٤١ .
- ٧٤ - ينظر : علل الوقوف ١٠٧ .
- ٧٥ - التحرير والتقوير ٤ / ٢٢٢ .
- ٧٦ - ينظر : الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراه البلاعية ٣٨٨-٣٨٩ ، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ١٣٦-١٣٥ ، والوجيز في الوقف اللازم والمتعسف ٢٧-٢٦ .
- ٧٧ - ينظر : علل الوقوف ١٠٧ ، وتفسير البغوي ٣/١٨ ، والوجيز في الوقف اللازم والمتعسف ٢٧-٢٦ .
- ٧٨ - ينظر : الدر المصنون ٩ / ٦٩٠-٦٩١ .
- ٧٩ - الكتاب ١ / ١٤٣ .
- ٨٠ - ينظر : الكتاب ١ / ١٤٣ .
- ٨١ - مشكل إعراب القرآن ٢/٦٧٣ ، ومعاني القرآن للنحاس ٦/٤٧٢ .
- ٨٢ - علل الوقوف في القرآن الكريم ٥٠٨ / .
- ٨٣ - ينظر : المرشد ٢/٧٠٨ .
- ٨٤ - المقصد ٣٣٤ .
- ٨٥ - منار الهدى ٧٢١ .
- ٨٦ - تفسير أبي السعود ٨/٩٥ .
- ٨٧ - ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩ .
- ٨٨ - ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن ١/١٣٠ ، والتحرير والتقوير ٢/٣٨٥ .
- ٨٩ - ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٧٩ ، والجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩ .
- ٩٠ - ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩ ، والتحرير والتقوير ٢/٣٨٥ .

- ٩١ - ينظر : الجامع لأحكام القرآن .٩٩/٣
- ٩٢ - ينظر : تفسير أبي السعود .٢٢٣/١
- ٩٣ - ينظر : الجامع لأحكام القرآن .٩٩-٩٨/٣
- ٩٤ - المرشد /٣٤١، ومنار الهدى .١٣٤
- ٩٥ - الدر المصنون .٨٢٢/١
- ٩٦ - الدر المصنون /١، ٨٢١، وينظر: البحر المحيط /٢، ١٨٨، ومنار الهدى ، ١٣٤ ، وعلم الوقف والابتداء .٤١ و ١٤٤.
- ٩٧ - صحيح البخاري /٤ رقم الحديث .٣٣٥٨
- ٩٨ - علل الوقف .٣٢٧، وينظر: تفسير البغوي /٥، ٣٢٥، وال Kashaf /٣ .١٢٥
- ٩٩ - منار الهدى .٥٠٣-٥٠٤.
- ١٠٠ - اللباب في علوم الكتاب .٥٣٢/١٣
- ١٠١ - ينظر: المقتصب /١٩، وشرح ابن عقيل /٢-١٦١ .١٦٢
- ١٠٢ - معجم القراءات .٣٤-٣٥/٦
- ١٠٣ - معاني القرآن للفراء /٢٠٧، وينظر: الكشاف /٣، ١٢٥، والبحر المحيط .٣٠٣/٦
- ١٠٤ - منار الهدى .٥٠٤ وينظر: المحرر الوجيز /٤، ٨٧، والبحر المحيط .٢٣٧/٦
- ١٠٥ - روح المعاني .٦٦/١٧
- ١٠٦ - مصنف ابن أبي شيبة /٥، ٢٨٢، وينظر: الجامع لأحكام القرآن .٣٠٠/١١ ، ومنار الهدى .٥٠٤
- ١٠٧ - ينظر: تفسير البحر المحيط .٢٦٢/٥
- ١٠٨ - ينظر: تفسير النيسابوري /٤ .٥١
- ١٠٩ - ينظر: تفسير الكشاف /٢، ٤٠٤، وتفسير الرازي /١ .٤٨/١
- ١١٠ - ينظر: علل الوقف .٢٣٣، والمقصد .٢١٣، ومنار الهدى .٣٨٥
- ١١١ - ينظر: التلخيص .٣٦٧/٢
- ١١٢ - ينظر: معاني القرآن للفراء /١١٠، والجامع لأحكام القرآن /٢، ٢٥٨، والدر المصنون .٢٥٨/٢
- ١١٣ - ينظر: القطع .٩١
- ١١٤ - المكتفى .٢٩

- ١١٥ - منار الهدى ١٢٤.
- ١١٦ - ينظر: الدر المصنون ٢/٢٥٨.
- ١١٧ - المكتفى .٢٩
- ١١٨ - منار الهدى ١٢٤ والمقصد ١٢٣.
- ١١٩ - ينظر: معانى القرآن للأخفش ١/١٦٨، والدر المصنون ٢/٢٥٩.
- ١٢٠ - ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٥٠٦.
- ١٢١ - ينظر: البحر المحيط ١/٥٣١، واللباب لابن عادل ٥٣٣٣.
- ١٢٢ - ينظر: علل الوقوف ٦٠٠.
- ١٢٣ - ينظر: البحر المحيط ١/٥٣٠، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/٥٠٦.
- ١٢٤ - ينظر: المكتفى ٢٣٨، والمقصد ٨٥٩.
- ١٢٥ - منار الهدى ٢/٤٢٦.
- ١٢٦ - ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/١٧٤، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٦٣.
- ١٢٧ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٦، والدر المصنون ١/٥٠٢.
- ١٢٨ - ينظر: منار الهدى ١٠٤.
- ١٢٩ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٦، والدر المصنون ١/٥٠٢.
- ١٣٠ - ينظر: منار الهدى ١٠٤، والمقصد ١٢٣.
- ١٣١ - ينظر: الكتاب لسيويه ١/٣٧، والجامع لأحكام القرآن ٩/١٩، واللباب لابن عادل ٢٨٣٨.
- ١٣٢ - ينظر: منار الهدى ١/٣٤٤.
- ١٣٣ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/٢٠، واللباب لابن عادل ٢٨٣٨.
- ١٣٤ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/٢٠، واللباب لابن عادل ٢٨٣٨.
- ١٣٥ - ينظر: القطع ٢٦٠.
- ١٣٦ - ينظر: منار الهدى ١/٣٤٤.
- ١٣٧ - ينظر: تفسير الطبرى ١٥/٢٨٧.
- ١٣٨ - ينظر: السبعة في القراءات ١٤٠.
- ١٣٩ - معانى القرآن ١/٣٦، وينظر: معانى القرآن للفراء ١/٩، والقطع ٤٧، والمرشد تحقيق هند ١٣٣.

١٤٠- ينظر: الكشاف ٤٣، والمحرر الوجيز ٨٩/١، والجامع لاحكام القرآن ١/١٤٠، والدر المصنون ١/١١٠.

١٤١- ينظر: كتاب الوقف لابن أوس ١٣٤، وإيضاح الوقف ٢٥٩.

١٤٢- ينظر: المكتفى ١٩ وعلل الوقف ٣.

١٤٣- ينظر: الدر المصنون ١/١١١.

١٤٤- ينظر: السبعة في القراءات ١٤١-١٤٠.

١٤٥- ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٣، وجامع البيان ١/١٣١، والجامع لاحكام القرآن ١/١٤٠.

١٤٦- ينظر: معاني القرآن ١/١٤.

١٤٧- إيضاح الوقف ٢٥٩.

١٤٨- ينظر: القطع ٤٨، والمرشد تحقيق هند ١٣٥.

١٤٩- ينظر: الجامع لاحكام القرآن ١/١٣١.

١٥٠- لم ينسب لأحد ينظر: الخصائص ٤٣٣/٢.

١٥١- ينظر: المرشد تحقيق هند ١٣٤.

١٥٢- المكتفى ١٩.

١٥٣- ينظر: منار الهدى ٨١.

١٥٤- ينظر: الدر المصنون ١/١١١ - ١١٢.

١٥٥- ينظر: منار الهدى ٨١.

١٥٦- الدر المصنون ١/١١١ - ١١٢.

١٥٧- ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/٥٩٥.

المصادر

١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المعروف بـ«تفسير أبي السعود» أبو السعود

العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ) دار إحياء التراث العربي -

بيروت.

٢. إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت ٣٣٨)

تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م .

٣. أنوار التزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ،تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤١٨ هـ.
٤. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ،تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث القاهرة-٢٠٠٧.
٥. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٤٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت - ١٣٩١.
٦. البيان في روعي القرآن دراسة لغوية واسلوبية للنص القرآني : الدكتور تمام حسان ،٢، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكري (ت ٦١٦هـ) ،تحقيق: علي محمد الباوي، دار عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
٨. التحرير والتتوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) دار سخنون للنشر - تونس - ١٩٩٧ م.
٩. التسهيل لعلوم التزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ) ،تحقيق: د.عبد الله الخالدي، دار الأرقمن بن أبي الأرقمن - بيروت، ط ١٤١٦ هـ.
١٠. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني(ت ٨١٦هـ)، تحقيق:إبراهيم الإيباري، دار الكتاب العربي ، ط ١، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
١١. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معرض شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوقي و د. أحمد النجولى الجمل، دار الكتب العلمية - لبنان بيروت، ط ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٢. تفسير القرآن العظيم المشهور بتفسير ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي تحقيق : مصطفى السيد محمد ومحمد السيد رشاد و محمد فضل العجماوي و علي أحمد عبد الباقي، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ.

١٣. تفسير النيسابوري *غرائب القرآن ورغائب الفرقان*، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت. ٨٥٠هـ) تحقيق: الشيخ زكريا عميرات دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٤١٦ - ١٤١٦هـ.
٤. التلخيص في تفسير القرآن العظيم موفق الدين أبي العباس أحمد بن يوسف الموصلي الشافعي المعروف بالكتاشي (ت. ٦٨٠هـ)، تحقيق ودراسة الأستاذ الدكتور محبي هلال السرحان ، جمهورية العراق - ديوان الوقف السني - مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ، ج ١ أو ٢ سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، وج ٣ سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ، وج ٤ سنة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، وتكلمه مخطوطه مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، وتقع هذه المخطوطة في جزعين تحت التسلسل ٣/٩ و ٣/١٠ .
١٥. تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن الفوطي (ت. ٧٢٢هـ)، تصحيح وتعليق: محمد عبد القدوس الفاسي، المطبعة الهاشمية- دمشق، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
١٦. جامع البيان في تأويل القرآن، المعروف بتأويل الطبراني، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملاني الطبراني (ت. ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٧. الجامع لأحكام القرآن المشهور بتأويل القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت. ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المشهور بصحيف البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجا، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت. ٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٠. الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت. ٧٥٦هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.

٢١. دلائل الاعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق : د. محمد رضوان الديه ، دمشق ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٢٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ .
٢٣. شرح ابن عقيل على الفقيه ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمданى المصرى (ت ١٦٦٩ هـ) تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
٢٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابى (ت ٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٢٥. علل الوقوف في القرآن الكريم المسمى بالوقف والابتداء محمد بن طيفور الغزنوبي السجاوندي (٥٥٦٠ هـ)، حققه وعلّق عليه وقدم دراسته د.أشرف حافظ أحمد عبدالسميع، دار الصحابة للتراث بطنطا .
٢٦. علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية الدكتور عبد الرزاق أحمد محمود الحربي ، جمهورية العراق - ديوان الوقف السني - مركز البحث والدراسات الإسلامية ، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
٢٧. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزرى، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١ هـ .
٢٨. فتح القدير الجامع بين فن الرواية والدرایة من علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر - بيروت .
٢٩. القطع والاتفاق أو الوقف والابتداء أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(٣٣٨ هـ)، تحقيق أحمد فريد المزیدي،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ٢٠٠٢ .

٣٠. الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه(ت١٨٠ هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
٣١. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار المعروف بمصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت٢٣٥ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٠٩.
٣٢. كتاب الوقف والابتداء، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن أوس المقرئ(ت٣٣٠ هـ)، دراسة وتحقيق مصطفى عبدالفتاح محمد عرببي، منشورات جامعة قار يونس-ليبيا، ط١، ٢٠٠٨ م.
٣٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوایل في وجوه التأویل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت٥٣٨ هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٤. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت٧٧٥ هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد موعض، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٣٥. لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم الانصاري (ت٧١١ هـ) ، دار صادر - بيروت، ط١.
٣٦. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت٦٣٧ هـ) تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طباعة، دار نهضة مصر للطباعة، الفجالة-القاهرة .
٣٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسى المحاربى (ت٤٢٥ هـ) عبد السلام عبد الشافى محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ - ١٤٢٢ هـ.
٣٨. المرشد في الوقف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قرائتهم رضي الله عنهم أجمعين، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني(المتوفى بعد ٥٠٠ هـ)

- (من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء)، دراسة وتحقيق: هند منصور عون منصور العبدلي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٣هـ.
٣٩. المرشد في الوقف والابتداء للإمام أبي محمد الحسن بن علي العماني (من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس)، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود بن محمد الأزوري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين ، ١٤٢٣هـ .
٤٠. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسى أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٥.
٤١. معالم التنزيل في تفسير القرآن المعروف بتفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت١٠٥هـ) تحقيق : عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٤٢. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلاخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٥٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٤٣. معانى القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، ط١.
٤٤. معانى القرآن للنحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ) تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩.
٤٥. معجم القراءات الدكتور محمد عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين - دمشق، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠٢م.
٤٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريض، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين ابن هشام ، (ت٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
٤٧. مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت ط٣ - ١٤٢٠هـ.

٤٨. مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر-بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤٩. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب-بيروت.
٥٠. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء شيخ الإسلام، الشيخ القاضي زكريا بن محمد الأنصارى (ت٩٦٦هـ)، تحقيق: فرغلى سيد غرباوي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط٢٠١١، ١، ٢.
٥١. المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (٤٤هـ) دراسة وتحقيق د. جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٩٨٤.
٥٢. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني من علماء القرن الحادى عشر الهجري ، على شريف أبو العلا العدوى، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط٢٠٠٧، ٢، ٢.
٥٣. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٥٤. النكت في اعجاز القرآن، أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى (ت٣٨٥هـ)، ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ود. محمد زغلول سلامة ، مصر ، ط٢٢ ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.
٥٥. الوجيز في الوقف اللازم والتفسف، أبو عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش، دار الإيمان الإسكندرية ط١، ٢٠٠٨م.
٥٦. الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية، إعداد إسماعيل صادق عبد الرحيم إسماعيل بإشراف أ.د. إبراهيم محمد عبدالله الخولي ، دار البصائر - القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٥٧. الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، أ.د. عبدالكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.